يعطي الإذن للحكومة بعقد قروض عامة

«المالية البرلمانية» ناقشت مشروع قانون بشأن الدين العام

ناقشت لجنة الشؤون المالية والاقتصادية في اجتماعها أمس مشروع قانون بشأن الإذن للحكومة بعقد قروض عامة وعملية تمويل من الاسواق المحلية والعالمية "الدين العام".

وقالت رئيسة اللجنة النائبة صفاء الهاشم في تصريح بمجلس الأمة عقب الاجتماع إن الكويت دولة موقفها الاقتصادي والمالي قوي ودولة ثرية ، وبالتالي يحق لها أن تأخذ قروضا، مؤكدة ان الاقتراض أمر صحي في حال وجود خطة لتنويع مصادر الدخل وتوضيح طرق السداد.

وأضافت "اليوم "أمس" اعتذر وزير المالية عن حضور اجتماع اللجنة وهو من المفترض ان يكون خير عون لرئيس الوزراء للخروج من عنق زجاجة خانق في ظل استنفاد الاحتياطي العام للدولة ولم يتبق منه غير مليار ومائة مليون دينار، وليقوم بدوره في التخطيط والتنفيذ لتنويع مصادرالدخل معتبرة ان الوزير ضعيف فنيا واداريا ولا يمتلك أي حلول.

وأوضحت ان " فريق وزارة المالية بقيادة وكيل الوزارة صالح الصرعاوي كانوا واضحين وبينوا للجنة الفرق بين المشاريع الرأسمالية ومشاريع البنية التحتية ، مؤكدة ان تنويع مصادرالدخل ضرورة وان مشكلة الحكومة عدم وجود الإدارة الصحيحة في ظل اوضاع تستدعي وجود وزير مالية يتمتع بالحصافة ومتمكن وقادر على رسم مسار واضح.

واستغربت الهاشم التمسك بوزير المالية في ظل تلك الظروف قائلة " لا أعلم سبب التمسك بوزير المالية في ظل تلك المعطيات، مبينة انه " في يوم من الأيام كانت إيراداتنا أكثر من مصروفاتنا والآن مصروفاتنا اكثر من الإيرادات".

وتساءلت كيف تريدون إقرار قانون دين عام بمبلغ 20 مليارا ولا يوجد لديكم قنوات لصرفها بصورة صحيحة، مطالبة بالإعلان عن المشروعات الرأسمالية التي تريد الحكومة إنفاق المبلغ فيها.

وأضافت ان هناك بدائل تتمثل في تنويع مصادر الدخل ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، مؤكدة ان ازمة كورونا جاءت لتبين العجز والمشاكل الاقتصادية التي تحتاج الى وقفة صارمة من رئيس مجلس الوزراء.

الهاشم: الكويت موقفها الاقتصادي والمالي قوي ودولة ثرية ويحق لها أن تأخذ قروضا

وأشارت الى ان 8 مليارات دينار من اصل 20 مليارا مبلغ الدين العام ستذهب لتسديد الديون الحكومية وعجز الميزانية الحالي ، معتبرة ان ذلك توجه غير حصيف في ظل انخفاض اسعار النفط وانخفاض قيمة أصول الصناديق السيادية.

وبينت ان الاعتماد على سمعة الكويت الاقتصادية مخاطرة بتلك السمعة في حال عدم القدرة على السداد ما سيضر بتصنيفها الائتماني، متسائلة عن أوجه الصرف والخطط الاستثمارية للتمكن من السداد.

وطالبت الهاشم سمو رئيس مجلس الوزارء بضرورة وجود فكر جديد، معتبرة ان الاقتصاد الكويتي يدفع ثمنا باهظا بسبب سوء أداء وزيرالمالية.

ولفتت الى ان اللجنة العليا للتحفيز الاقتصادي قدمت تقريرا مفصلا عما يجب ان يتخذ من قرارات ولم يتمكن وزير المالية من تنفيذ حرف واحد من هذا التقرير.

وأوضحت ان اصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة يعانون من دفع الاجور والرواتب لعمالتهم والايجارات، مشيرة الى ان تصريح الحكومة بتحرير بعض قيود التعامل مع البنوك لم يتم تفعيله. وشددت على ان تلك المشروعات هي العمود الفقري لقيام الاقتصاد حتى لو لم تمثل إلا 3% من الناتج المحلي متوقعة زيادة هذه النسبة في السنوات المقبلة لتصل الى 10 أو 15%.

جانب من اجتماع اللجنة المالية البرلمانية أمس

هناك بدائل تتمثل في تنويع مصادر الدخل ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة والكبيرة

وقالت الهاشم إن الحكومة غضت البصر لسنوات عن التركيبة السكانية وتجار الاقامات لدرجة وصلت بجليب الشيوخ الى وجود 41 ألف نسمة لكل كيلو متر مربع.

وتساءلت الهاشم عن اسباب عدم تنفيذ حزمة التحفيز الاقتصادي، مؤكدة ان الحكومة هي من يلام في هذا الجانب ولا يوجد تقصير من مجلس الأمة.

وطالبت بسرعة تطبيق ما يخص المشروعات الصغيرة من تلك الحزمة لمساعدتها على النهوض مجددا من هذه العثرة، مشددة على أهمية حل المشاكل الاقتصادية الموجودة من خلال تنفيذ ما جاء في تقرير لجنة التحفيز الاقتصادي.

وأشارت الى ان خطة التنمية الخمسية انتهت في يناير الماضي، وصدر قانون بموجبها للتنفيذ حيث كانت اهم اهدافها توفير حزم متكاملة لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

وأكدت ان ازمة كورونا بينت الهشاشة الادارية للدولة ، منتقدة غياب نظام لسداد الأرباح المحتجزة وإصدار الصكوك اضافة الى عدم وجود آلية لحماية أصحاب المشاريع.

واعتبرت الهاشم ان "نعمة" كورونا سلطت الضوء وعرت الوضع المالي والهيكلي المهترئ للدولة، والذي حذر النواب منه مرارا وتكرارا، مستطردة بالقول "حكومة ما زرعت أهدافها وقت الرخاء لا تتوقع منها حصد شيء في وقت الأزمات".

سلم الشايع والصرعاوي تقريرا بإجراءات الوزارة بشأن ملاحظات الديوان عن السنة المالية السابقة

الصالح: تسوية 80 % من ملاحظات ديوان المحاسبة وإحالة 5 مناقصات للنيابة العامة

الصالح خلال لقائه مع ديوان المحاسبة

التقى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية وشؤون مجلس الوزراء أنس الصالح أمس برئيس ديوان المحاسبة فيصل الشايع ونائبه عادل الصرعاوي وسلمهم تقريرا باجراءات وزارة الداخلية بشأن ملاحظات الديوان عن السنة المالية السابقة.

وقال الصالح في تغريدة على حسابه في تويتر انه تم تسوية 80% من الملاحظات و20% تسوية جزئية وجار استكمالها، وأحيلت خمس مناقصات للنيابة العامة.

وتوجه بالشكر والتقدير على الجهود التي يبذلها ديوان المحاسبة كما أثنى على دور أعضاء لجنة الميزانيات البرلمانية وملاحظتهم على ميزانية وزارة الداخلية، مشيدا في الوقت ذاته على التزام رجال الداخلية باتخاذ الإجراءات اللازمة لما جاء في تقرير الديوان.

مؤكداً أنه سينهض بها إلى مستوى متطور ومتقدم

المكراد: قانون الإطفاء مستحق ويصب في مصلحة أمن وسلامة الوطن من مخاطر الحرائق

عقدت لجنة الداخلية والدفاع البرلمانية اجتماعها أمس لمناقشة قانون الإطفاء .

وعقب الاجتماع أكد المدير العام للإدارة العامة للإطفاء الفريق خالد المكراد ان قانون الإطفاء مستحق وفعال وسينهض بمستوى الاطفاء إلى مستوى متطور ومتقدم.

وأضاف المكراد في تصريح صحافي بمجلس الأمة امس إن هذا القانون تمت مناقشته لمدة عامين في الفصلين التشريعيين السابق والحالي ودرس بعناية كاملة.

واكد المكراد ان هذا القانون مستحق ويصب في مصلحة أمن وسلامة هذا الوطن من مخاطر الحرائق، مضيفاً أنه سيكون قانونا فعالا ضد المخالفات الكثيرة التي توجد في بعض الشركات والمخازن.

وبين المكراد ان القانون سينقل جهاز الإطفاء إلى مرحلة جديدة من التطور والتقدم، لافتاً إلى أنه قانون متكامل لمصلحة الوطن ورجال الإطفاء والعمل في المطافئ.

وتمنى إقرار هذا القانون في قاعة عبدالله السالم حتي يعم الفرح على جميع موظفي الاطفاء الذين يستحقون جميع المزايا الموجودة فيه كونه قانونا مستحقا ويعتبر إضافة لهم.

وتقدم المكراد بالشكر الجزيل إلى رئيس وأعضاء لجنة الداخلية والدفاع على الملاحظات القيمة التي تم تضمينها في هذا القانون.

خالد المكراد

بحثت تعديلات «المرئي والمسموع»

«التعليمية»: مناقشة إنهاء العام الدراسي مع وزير التربية ... اليوم

اجتماع جانب من اللجنة التعليمية البرلمانية

واصلت لجنة شؤون التعليم والثقافة والإرشاد مناقشة قانون "المرئي والمسموع" والتعديلات التي قدمها عدد من النواب عليه ،وتوصلت الى الصيغة النهائية لهذه التعديلات.

وقال رئيس اللجنة النائب د.عودة الرويعي في تصريح صحفي بمجلس الأمة عقب الاجتماع أمس إن اللجنة سبق وصوتت في اجتماع سابق على التعديلات المقدمة على قانون المطبوعات والنشر والتي يرونها مستحقة مهنيا وتشريعيا .

وأضاف أن هناك استحقاقات لتعديل قانوني المرئي والمسموع والمطبوعات والنشر ، متمنيا الانتهاء من تعديلات القانونين يوم غد ورفعهما لمجلس الامة.

من جانب آخر قال الرويعي ان اللجنة ستجتمع أيضا اليوم مع وزير التربية ووزير التعليم العالي د. سعود الحربي لمناقشة جميع ما يتعلق بالأوضاع التربوية والتعليمية والاكاديمية ، خاصة ما يتعلق بشهادات الأخوة "البدون" والتي ترى اللجنة ضرورة عدم تعطيل مصالحهم وتسهيل دراستهم وتسليم شهاداتهم ، والاستفادة من مؤهلاتهم وتأهيلهم للانخراط بالعمل في العديد من جهات الدولة .

وأوضح انه ستتم أيضا مناقشة المنصة التعليمية والخطة الدراسية التي ألزمت الجميع بتغيير استراتيجيات معينة بسبب جائحة كورونا مشيرا إلى أن جميع اعضاء اللجنة اقترحوا ضرورة انهاء العام الدراسي لكافة المراحل وإيجاد آلية مناسبة لطلبة الصف الثاني عشر.

وأكد الرويعي أن أعضاء اللجنة يعلمون أن طلاب التعليم الحكومي لم يتم إنصافهم مقارنة مع طلبة التعليم الخاص الذين انهوا عامهم الدراسي ، مشيرا الى انهم بانتظار ما سيأتي به الوزير في اجتماع اللجنة للنظر بهذه الامور والإجابة على تساؤلات أولياء الأمور والطلبة وكل من له علاقة بالشأن التعليمي.

حرصا منها على استمرارية تقديم خدماتها وتطوير برامجها لجميع المواطنين والجهات الحكومية

«التأمينات»: توفير الشهادات الإلكترونية عبر تطبيق «ذخر» والموقع الرسمي

أعلنت المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية عن اطلاق خدمة استخراج الشهادات إلكترونيا عبر تطبيق "ذخر" وموقعها الرسمي حرصا منها على استمرارية تقديم خدماتها وتطوير برامجها لجميع المواطنين والجهات الحكومية.

وأكدت نائب مدير عام المؤسسة لشؤون تكنولوجيا المعلومات إيمان الأحمد لـ "كونا" أمس الأول اعتماد استراتيجية خاصة بقطاع تكنولوجيا المعلومات من خلال وضع الرؤية والأهداف التقنية العامة ودراسة الوضع الحالي والمستقبلي لتحديد المعوقات والمتطلبات ومن ثم البحث عن البدائل المتاحة ودراستها لإيجاد الحلول المناسبة.

وقالت الاحمد انه تم تحديث البرامج والأنظمة الآلية لتطوير تقنية خدمة الربط الآلي بين المؤسسة والجهات الحكومية المختلفة وتمكينها من استدعاء البيانات الخاصة بالمؤمن عليهم لدى المؤسسة وأداء أعمالها عند الطلب.

وأشارت الى أن مجموع الجهات التي قامت بالربط الآلي مع المؤسسة بلغ 13 جهة من خلال "Web Services" اضافة إلى 44 جهة تم توفير شاشات استفسار لها كما تم التواصل مع الجهاز المركزي للمعلومات للربط معه من خلال تطبيق "سهل".

واضافت أنه تسهيلا وتوفيرا لوقت المواطنين تم اليوم إطلاق خدمة استخراج الشهادات إلكترونيا عبر تطبيق "ذخر" للهواتف المحمولة وعبر موقعها المؤسسة الرسمي حيث بات بامكان المستفيدين طباعة شهادة لمن يهمه الأمر دون حاجة للحضور الشخصي للمؤسسة.

وأوضحت ان الخدمة تشمل 10 شهادات وهي طلب المعاش مع أو بدون حساب البنك ومعاش بدون قيمة المعاش ومعاش خاصة للاقتراض للبنوك ومدد اشتراك للمتقاعدين مع أو بدون قيمة المعاش اضافة إلى الشهادات الخاصة بالمؤمن عليه المسجل بالمؤسسة والمؤمن عليه الذي لا يخضع للتأمين بالباب الخامس.

وذكرت أنه سيتم في الأسابيع القادمة إضافة مزيد من الشهادات منوهة أن عدد خدمات المؤسسة الإلكترونية بلغ حتى الان 36 خدمة فضلا عن 8 أجهزة آلية لاستخراج الشهادات وبلغ عدد الشهادات التي استخرجت منها من 16 الى 26 يونيو الماضي نحو 3100 شهادة.

وأضافت ان المؤسسة قامت بتيسير العمل قبل واثناء جائحة كورونا حيث تم تحديث البرامج والأنظمة الآلية والإلكترونية لتنفيذ "المادة التاسعة" المعدلة من أحكام القانون رقم "9" لسنة 2011 بشأن منح المتقاعدين والمستفيدين والمستحقين زيادة شهرية بالمعاش بقيمة 30 دينارا كويتيا "نحو 97 دولارا أمريكيا" كل ثلاث سنوات.

وأشارت الى تطوير أنظمة جديدة لتطبيق "ذخر" لدعم وتوفير عدة خدمات منها المقاصة لاستبدال أصحاب المعاشات وتحديث بيانات الأفراد وصرف معاش مقدم اضافة الى سبع صافي المعاش التقاعدي.

وافادت الاحمد ان عدد العمليات التي تم تنفيذها بالتطبيق ناهز ال2500 عملية بلغت المستحقات المالية المترتبة عليها أكثر من 12 مليون دينار كويتي "نحو 38ر8 مليون دولار أمريكي".

وأكدت ان "التأمينات" كانت منذ البداية حريصة على عدم توقف مصالح المواطنين ولذلك قامت بتطبيق منهج العمل عن بعد ضمن تدابير صحية خاصة بمواجهة تداعيات الجائحة مشيرة الى تمكين بعض الموظفين من العمل عن بعد حسب الحاجة مع اتخاذ الاجراءات الامنية اللازمة لضمان أعلى مستوى من الأمن المعلوماتي.

الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية